Public Disclosure Authorized



Public Disclosure Authorized

وثيقة معلومات المشروع
صحيفة بيانات الإجراءات الوقائية المتكاملة (وثيقة معلومات المشروع/ صحيفة بيانات إجراءات الوقاية المتكاملة)

مرحلة تحديد المفاهيم | تاريخ الإعداد/التحديث: 25 أبريل/نيسان 2017 | تقرير رقم: PIDISDSC20393

## معلومات أساسية

### أ. البيانات الأساسية للمشروع

| البلد | الرقم التعريفي للمشروع | الرقم التعريفي للمشروع الأصلي (إن وجد): | اسم المشروع |
|---|---|---|---|
| تونس | P160245 | | مشروع تكثيف الفلاحة المروية في تونس (P160245) |
| المنطقة | التاريخ التقديري للتقييم المسبق | التاريخ التقديري للعرض على مجلس المديرين التنفيذيين | مجال الممارسة (الرئيسي) |
| منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا | 05 سبتمبر/أيلول 2017 | 28 نوفمبر/تشرين الثاني 2017 | المياه |
| أداة الإقراض | المقترض (المقترضون) | الهيئة المُنفِّذة | |
| تمويل المشروعات الاستثمارية | وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي | وزارة الفلاحة والموارد المائية | |

الأهداف الإنمائية المقترحة

يتمثل الهدف الإنمائي للمشروع في (1) تحسين خدمات الري والصرف الصحي، (2) تحسين القدرات المؤسسية لإدارة شبكات الري، و(3) تعزيز روابط السوق في مناطق مختارة.

التمويل (بالمليون دولار)

| مصدر التمويل | المبلغ |
|---|---|
| البنك الدولي للإنشاء والتعمير | 120.00 |
| **التكلفة الكلية للمشروع** | **120.00** |

| فئة تقييم التصنيف البيئي | القرار بعد استعراض المفاهيم والتصورات |
|---|---|
| ب- تقييم جزئي | المسار الثاني ـــ لم يُجِز الاستعراض الاستمرار في الإعداد |

هل تم نقل وظائف الإشراف على الإجراءات الوقائية واعتمادها إلى مدير الممارسات؟ (لن يتم الإفصاح عن ذلك)

لا

ملاحظة لفرق العمل: إلى هنا ينتهي المحتوى الذي أنتجه النظام، ومن هنا يمكن البدء في مراجعة وتنقيح هذه الوثيقة.

قرارات أخرى (حسب الحاجة)

## ب. المقدمة والسياق

السياق القطري

1. تونس بلد متوسط الدخل ويبلغ تعداد سكانه 10.9 مليون نسمة، وقد بلغ متوسط نصيب الفرد فيه من إجمالي الناتج المحلي 4400 دولار في 2014.[1] وبلغ متوسط معدلات النمو الاقتصادي في السنوات العشر الماضية 5%، وقد وضعت هذه المعدلات تونس بين مصاف البلدان الأسرع نموًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وحققت تونس تقدمًا كبيرًا في محاربة الفقر، حيث تراجعت معدلات الفقر إلى النصف في السنوات ما بين 2000 إلى 2014 إذ كانت 32% ثم وصلت إلى 15.5%، وتراجعت أيضًا معدلات الفقر المدقع إلى النصف أثناء هذه الفترة.[2] وانتقلت تونس الآن سلميًا إلى فترة الجمهورية الثانية بعد اعتماد الدستور الجديد للبلاد وإجراء أول انتخابات ديمقراطية لرئيس جديد وانتخاب مجلس شعب (برلمان) جديد للفترة من 2015 إلى 2019.

2. مع كل هذا لا تزال التحديات الاجتماعية والاقتصادية هائلة. وأدت الاضطرابات الاجتماعية والسياسية في السنوات القليلة الماضية إلى تباطؤ اقتصادي، وبلغت معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي 1.8% في 2016[3] بعد أن كانت 0.8% في 2015. وزادت معدلات البطالة حيث وصلت إلى 15.4%، وكانت هذه المعدلات أعلى بكثير بالنسبة للمرأة (22.6%)، وخريجي الجامعات (31.2%)، والشباب (31.8%). وتم احتواء معدلات التضخم لتصل إلى أقل من 5% في 2015. وتم احتواء عجز المالية العامة عند أقل من 5 في المائة من إجمالي الناتج المحلي عام 2015، وذلك نتيجة للهبوط الحاد في أسعار النفط العالمية وانخفاض دعم الطاقة فعلياً. وظل الإنفاق العام يهيمن عليه الإنفاق الجاري، شاملا فاتورة الأجور، الذي زاد إلى 13.4 في المائة من إجمالي الناتج المحلي (مقابل 12.8 في المائة عام 2014) ليصل إلى نحو 50 في المائة من إجمالي الإنفاق. واستمر تقليص الإنفاق الرأسمالي، مما أدى إلى بطء تنفيذ الاستثمارات.

3. من الضروري معالجة التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية الهيكلية واسعة الانتشار، ومعالجة تفشي البطالة بين الشباب وتفشي الفقر في المناطق الريفية. وتفاقمت الظروف المعاكسة لعملية التنمية في تونس بسبب الازدواجية المتمثلة في النشاط الاقتصادي الذي يحابي قطاع المعاملات الخارجية الذي تقوم فيه الصناعات ذات القيمة المضافة المتدنية بتوظيف العمالة منخفضة المهارات. وواجه نمو القطاع

[1] http://data.worldbank.org/country/tunisia
[2] إطار الشراكة القطرية 2015.
[3] إطار الشراكة القطرية لجمهورية تونس للسنوات المالية للفترة 2016-2020.

الخاص وخلق وظائف ذات قيمة مضافة عالية معوقات تمثلت في الإجراءات التنظيمية المعقدة، والرقابة غير الملائمة، والسلوكيات الباحثة عن الدخل الريعي والمناهضة للمنافسة، لا سيما في القطاع المصرفي. ومن الضروري في هذا الشأن إحداث توازن بين الجمود الهيكلي ــ الذي سيستغرق علاجه وقتًا ـــــ وتوقعات السكان المتمثلة في جني مكاسب سريعة من الثورة التونسية.

4. يقوم قطاع الفلاحة بدور مهم في خلق وظائف وتهيئة سبل كسب العيش وفي النشاط الاقتصادي بأسره في تونس. وتمثل الفلاحة 10% من إجمالي الناتج المحلي، وتمثل صناعة الأغذية حوالي 10–12% من الصادرات. وزادت قيمة إنتاج المواد الغذائية في تونس بأكثر من 50% على مدى الخمس عشرة سنة الماضية، وتبلغ قيمة هذا الإنتاج الآن 4 مليارات دولار. ويتمتع قطاع الفلاحة في تونس بإمكانات كامنة هائلة يمكن أن تساعد في تحقيق الرفاهية المشتركة. ويوضح تقرير صادر عن مؤسسة التمويل الدولية أن الاستثمار في الفلاحة في تونس يخلق معظم الوظائف والاستثمار في الصناعات الغذائية يخلق أكبر قيمة مضافة مقارنة بنفس القدر من الاستثمار في القطاعات الأخرى. [4]

**5.** الفلاحة هي المصدر الرئيسي للدخل والتوظيف في المناطق الريفية. ويعيش حوالي 33% من التونسيين البالغ عددهم 10.9 مليون نسمة في مناطق ريفية، ويعتمد 50% منهم على الفلاحة كسبيل لكسب العيش والتوظيف، وتمثل هذه النسبة 20% من قوة العمل. وفي بعض المحافظات في الأقاليم المتخلفة، يعتمد حوالي 80% من السكان في المناطق الريفية وجميع النساء تقريبًا على الفلاحة للحصول على الدخل والتوظيف[5]. وتعيش نسبة كبيرة من العمال المشتغلين في الفلاحة بالقرب من خط الفقر أو تحته.[6] وفي 2012، عمل ثلث عائلي الأسر المعيشية الفقيرة في الفلاحة مقارنة بما بلغ 16% من الأسر غير الفقيرة[7]. ومن هنا، يقوم قطاع الفلاحة بدور رئيسي في الاقتصاد التونسي، وخاصة بالنسبة لأفقر 40 في المائة من السكان. ومن الممكن أن تؤدي فرص العمل في قطاع الفلاحة إلى الخروج من براثن الفقر نظرًا لأن عدد العاملين في الفلاحة لا يزال كبيرًا وفي زيادة (0.2% سنويًا في السنوات 2009 – 2014).

## السياق القطاعي والمؤسسي

**6.** لا تزال الإنتاجية متدنية في قطاع الفلاحة مقارنة بإمكاناته. وساهمت المنتجات الأكثر قدرة على المنافسة، وتشمل محاصيل الخضروات والفاكهة ذات القيمة العالية (ومنها زيت الزيتون)، والقمح الجاف ومصائد الأسماك التي تمثل 58% من الإنتاج على مدى العشرين سنة الماضية في نمو هذا القطاع بنسبة بلغت 46%، بينما ساهمت المنتجات غير التنافسية (القمح الرطب، ولحوم الأبقار، والألبان) التي تمثل 39% من الإنتاج بنسبة بلغت حوالي 52%. والحقيقة أن معظم النمو الذي تحقق في قطاع الفلاحة يرجع السبب فيه إلى سياسات الفلاحة التي تشجع الأمن الغذائي وتشمل (1) دعم مدخلات ومستلزمات الإنتاج الموجهة للوقود (المحروقات) وتجميع الألبان والري، (2) مساندة سعر السوق للحبوب والألبان، (3) سياسات التجارة الزراعية/الفلاحية (الرسوم الجمركية وحصص الواردات)، و(4) التدخل

[4] كابستين، كيم، وإيغلينغ (2012).
[5] البنك الدولي. 2014. التقرير المعنون "الثورة التي لم تكتمل: توفير الفرص والوظائف الجيدة وتحقيق ثروة أكبر للتونسيين كافة" استعراض سياسات التنمية، واشنطن العاصمة

[6] وحدة المعلومات التابعة لمجلة إيكونوميست 2015.
[7] خوسيه كويستا. 2015. "تقييم أوضاع الفقر في تونس 2015". البنك الدولي (مخطوطة غير منشورة).

المباشر من الدولة في أنشطة الفلاحين والتجار من القطاع الخاص ويشمل ذلك الرقابة على أسعار التجزئة. وتجدر الإشارة إلى أن تشوهات السوق التي ظهرت بسبب السياسة الفلاحية تخص بالدرجة الأولى المحاصيل التي تدعم سياسة الأمن الغذائي في تونس ـــــ القمح الرطب، ولحوم الأبقار، والألبان. وبالنسبة للمحاصيل عالية القيمة ـــــ التي تمثل محور التركيز الرئيسي لهذا المشروع ـــــ فإن تنمية هذه المحاصيل تتم في بيئة بعيدة تمامًا عن تشوهات السوق.

7. تشدد توجهات السياسة الفلاحية المقررة في 2015[8] على الحاجة إلى تنمية جهوية متوازنة تحقق المنافع لجميع المناطق؛ والتنمية المستدامة للموارد الطبيعية؛ وحماية البيئة والنظافة الصحية؛ والحد من المخاطر الطبيعية والتكنولوجية والحد من استخدام الطاقة من الوقود الأحفوري. وينص الدستور الجديد على المزيد من الاستقلالية للمناطق، وتشجع قوانين اللامركزية المزيد من صنع القرار على المستوى المحلي. وتتضمن المبادرات الحكومية في الآونة الأخيرة وضعية جديدة للمؤسسات التعاونية، مع وجود جدل حول سياسة الأراضي العمومية، وقانون الاستثمار الجديد، والإدارة الأكثر تكاملًا للمياه. وستتم مناقشة إمكانية الحد من المخاطر التي تواجه الفلاحين، ومن الممكن أن يكون ذلك من خلال برامج التأمين الأسهل توفرًا وتيسيرًا. ويمثل تطوير التصنيع المحلي للمنتجات الفلاحية وإضافة قيمة لمحاصيل التصدير (مثل زيت الزيتون، الذي يتم تصديره في الغالب سائبًا [دون تعبئة في زجاجات]) أولويات مهمة لوزارة الفلاحة. وهناك خطط طموحة لتطوير وتحسين قدرات التخزين نظرًا لإهمال صيانة بعض منشآت التخزين الخاصة بالحبوب مع وجود حاجة إلى برامج استثمار واسعة النطاق. وهناك فرص أخرى موجودة بالنسبة للموالح والمنتجات المميزة (الزيوت الأساسية، واللوز، والمشمش) بشرط تحسن الجودة والتصنيع والتسويق والرقابة على الجودة. وفي معظم الحالات، من الضروري تحرير المبادرات الخاصة حتى يتسنى لسلاسل التسويق الجديدة النفاذ إلى الأسواق المتميزة (المنتجات العضوية، أو منتجات التجميل، أو منتجات المواد الغذائية ذات القيمة الغذائية المرتفعة).[9]

8. على الرغم من الخطط المتعاقبة التي جعلت تطوير سلاسل القيمة أولوية، لا يزال تصنيع المنتجات الفلاحية دون التوقعات. وهناك قطاع صغير للتصنيع يتيح منافذًا للمزارعين. ولا يزال تصدير معظم زيت الزيتون سائبًا (أي دون تعبئة). وكذلك الحال بالنسبة للموالح. وتفاقمت الأزمة التي شهدتها الآونة الأخيرة الخاصة بأسعار الألبان بعد تراجع الطلب بسبب تراجع السياحة وغلق الحدود مع ليبيا، ويرجع سبب هذا التفاقم إلى عدم وجود صناعة تحويلية للألبان السائلة. ويمثل عدم وجود تصنيع للمواد الغذائية مشكلة ذات طابع خاص في المناطق الجنوبية والغربية حيث ترتفع معدلات البطالة مع وجود منافذ قليلة للإنتاج الفلاحي المحلي (معجون الطماطم، إلخ). وبالنسبة لتسويق المنتجات الغذائية، ظهرت الأسواق الكبرى (السوبر ماركت) على مدى السنوات العشر الماضية في المناطق الحضرية. وأدى هذا إلى تغيرات سريعة في تسويق المنتجات الغذائية نظرًا لأن هذه الأسواق تمثل أكثر من 10% من مبيعات المواد الغذائية في جميع أنحاء البلاد. وكما هو الحال في العديد من البلدان، يؤدي هذا التطور إلى زيادة المعايير والمنافع للقطاع الفلاحي بأسره. غير أنه يمثل عاملًا لزيادة ازدواجية الفلاحة نظرًا لأن الفلاحين الأكثر ثراءً سيستطيعون تعبئة رأس المال والمهارات المطلوبة للوفاء بهذا المعايير وتلبية الطلب الخاص بسلاسل التسويق.

[8] نظمت الحكومة التونسية حوارًا واسع النطاق حول مستقبل السياسات الفلاحية. وحقق هذا الحوار النتائج المرجوة منه، ويجري طرح مقترحات مختلفة، وكثير من هذه العروض والمقترحات تشدد على ضرورة تطبيق الحلول التي تم الوقوف عليها بالفعل (انظر على سبيل المثال، بن سعيد 2011).

[9] تتضمن الأمثلة على المواد الغذائية ذات القيمة الغذائية العالية البُر (épeautre) وهو من الحبوب التقليدية، وتمت العودة إلى تصديره إلى بلدان غرب أوروبا، وتتم زراعته في المناطق الباردة والجافة في المغرب، ويقوم المنتجون بتجربة زراعة/فلاحة الكينوا، وهو محصول آخر عالي القيمة الغذائية مكافح للجفاف ويشهد سوق هذا المحصول توسعًا سريع الوتيرة على مستوى العالم. والفلاحون الذين يقومون بزراعة/فلاحة المنتجات العضوية مؤهلون للحصول على مساندة محددة تغطي، على وجه الخصوص، نسبة كبيرة من تكاليف الاعتماد؛ وشهادة اعتماد المنتجات العضوية التونسية معترف بها بموجب لوائح الاتحاد الأوروبي.

9. لا تزال التنمية الفلاحية تعتمد بصورة كبيرة على الأمطار. ويبلغ متوسط معدل سقوط الأمطار 220 مم في جميع أرجاء تونس مع تباين خلال السنة وعبر السنوات المختلفة،[10] وبناء عليه فإن إدارة المياه الفلاحية تأتي في صميم سياسات الأمن الغذائي. ويبلغ نصيب الفرد من مصادر المياه المتجددة 420 مترًا مكعبًا في السنة، وهو أقل من الحد الأدنى لشحة المياه المطلقة. وتستخدم الفلاحة 80% من هذه الموارد. وتشير التنبؤات إلى أن التغيرات المناخية ستزيد درجة الحرارة، وتقلل من معدلات هطول الأمطار، وزيادة معدلات التقلبات المناخية. وتؤدي زيادة درجة الحرارة (المقدرة بنحو درجة إلى اثنتين مئوية في 2030) إلى زيادة استهلاك المياه، بينما يؤدي تراجع معدلات هطول الأمطار (بنسبة تبلغ 5 – 10%) إلى الحد من العرض. وتؤدي زيادة التقلبات المناخية إلى زيادة معدلات حدوث موجات الجفاف والفيضانات وزيادة شدتها، وهو ما سيعمل على زيادة الحاجة إلى التخزين أثناء السنة ونقل المياه بين الأحواض. وقد يعتمد الفلاحون بصورة متزايدة على المياه الجوفية، وهو ما يؤدي إلى زيادة الضغوط على مكامن المياه الجوفية التي تعاني بالفعل من إجهاد. [11]

10. قامت حكومة تونس من خلال وزارة الفلاحة بعمل استثمارات كبيرة في توفير وصون وإدارة موارد المياه. وسمحت الاستثمارات الكبرى في البنية التحتية لتونس بتجميع معظم موارد المياه الشحيحة لديها، توفير 92% من المصادر المتجددة، وتقديمها حيث تكون هناك حاجة ماسة إليها. [12] وتدرك الحكومة التونسية ضرورة الانتقال من الاستجابة على جانب العرض (زيادة توفير موارد المياه) إلى نهج إدارة الطلب (تحسين الكفاءة الشاملة وتشجيع الاستخدام الأكثر إنتاجًا للمياه. وتتضمن استراتيجية الحكومة للمياه لسنة 2030 الإجراءات الرئيسية التالية لتحسين ندرة المياه في تونس: (1) المزيد من الزيادة في قدرات التخزين لتجميع مياه السطح، ويشمل ذلك إحلال بعض السدود القائمة؛ (2) زيادة قدرات نقل المياه وسلامتها؛ (3) تجديد الآبار القديمة؛ (4) تقييد تطوير الري في الشمال، ووقفه في الوسط والجنوب؛ (5) تطوير موارد بديلة وغير تقليدية تتضمن إعادة استخدام مياه الصرف المعالجة، وتحلية المياه المالحة ومياه البحر. وتجري أيضًا دراسة تدابير تحسين إعادة تغذية الخزانات الجوفية. وبوجه عام، ينبغي خفض الأحجام المستخرجة من موارد المياه الجوفية وأن تحل محلها موارد غير تقليدية، مع زيادة الأحجام المعبئة من المياه السطحية بصورة طفيفة واستخدامها للنقل إلى المناطق الساحلية. لكن هناك نطاق محدود للغاية لزيادة توزيع المياه لاستخدام الري.

11. حققت تونس معدلات مرتفعة من حيث تطوير شبكات الري مع إدخال معايير حديثة. وتعتبر الاستثمارات في البنية التحتية للري هي الأهم مقارنة بالقطاعات الفلاحية الفرعية الأخرى حيث بلغت هذه الاستثمارات 35% من إجمالي الاستثمارات الفلاحية في السنوات العشر الماضية، وأدى ذلك إلى استصلاح وتطوير 410 ألف هكتار مجهزة للري، ويمثل هذا الرقم 95% من الإمكانات المقدرة. وحوالي ثلثي المناطق المروية في تونس مجهزة بتقنية الري بالتنقيط أو الري بالرش المستخدمة في ري المزارع. [13] وعلاوة على ذلك، فلدى تونس برنامج عريق يشتمل على ممارسات مبتكرة مثل إعادة التغذية الاصطناعية لمكامن المياه الجوفية، وإعادة استخدام مياه

[10] تشير التقديرات إلى أن متوسط موارد المياه السنوية المتاحة يبلغ 36 مليار متر مكعب، لكن هذا الحجم يتباين من 11 مليار في سنوات الجفاف إلى 90 مليار في السنوات المطيرة. وهذه النسبة تبلغ من 1 إلى 8.

[11] من بين مكامن المياه الجوفية التي يبلغ عددها 273 في تونس، هناك 71 تعاني من إفراط في الاستغلال حيث يتجاوز استخدام المياه قدرة التجديد لهذه المستجمعات بنسبة تقارب 50%. وتواجه جميع المكامن تقريبًا في المنطقة الساحلية مشكلات زيادة الملوحة.

[12] تتكون الموارد المتجددة من 2650 مليون متر مكعب في السنة (56%) من المياه السطحية، و2150 مليون متر مكعب في السنة (44%) من المياه الجوفية. وتتضمن البنية التحتية المائية 33 سدًا كبيرًا بطاقة إجمالية تبلغ 2.27 مليار متر مكعب، و253 سدًا صغيرًا، و837 خزانًا، و5512 بئرًا محفورًا، و130 ألف بئر. وبالإضافة إلى ذلك، تتضمن البنية التحتية المائية منشآت نقل مياه لنقل المياه من المناطق الشمالية المطيرة إلى الساحل حيث تتركز الاستخدامات وإلى المناطق الجنوبية الأكثر جفافًا.

[13] يتم دعم معدات الري في المزارع بنسبة تبلغ 40 - 40% حسب حجم المزرعة.

الصرف المعالجة، حتى وإن كان ذلك على مساحات سطحية محدودة.[14] وتتركز المناطق المروية في الشمال (48%)، يأتي بعدها في الترتيب مناطق الوسط (36%)، والجنوب (16%). وحوالي 53% من المناطق المجهزة موزعة على شبكات الري العمومية، بينما النسبة المتبقية والبالغة 47% موزعة على شبكات خاصة.

12. تمثل الفلاحة المروية عنصرًا أساسيًا للتنمية الاقتصادية في المناطق المتخلفة، فهي تعمل على ضمان زيادة معدلات إنتاج المحاصيل التي تحقق دخولًا أعلى وأكثر استقرارًا للفلاحين، وتدعم تنمية الصناعات الفلاحية الديناميكية التي يمكن أن توفر فرص عمل، لا سيما للنساء والشباب. لكن ثمة شرط مسبق للفلاحين للانتقال إلى المحاصيل عالية القيمة ـــــ واغتنام فرص النشاط بالنسبة لكل من الأسواق الداخلية وأسواق التصدير ـــــ يتمثل في خدمات الري التي يمكن الاعتماد عليها. ومن دون ضمان توفر المياه في المراحل الحرجة من نمو المحاصيل، لن يرغب الفلاحون في المخاطرة بالانخراط في إنتاج محاصيل أعلى ربحية إذا كان ذلك ينطوي على زيادة احتمالية خسارة الإنتاج بأكمله في حالة وجود خلل فني في شبكة الري. لكن مع ذلك هناك العديد من فرص السوق بالنسبة للفلاحة المروية في تونس، ويشمل ذلك أشجار الفاكهة، والمحاصيل الصناعية، ومحاصيل الخضروات، والري التكميلي للحبوب ومحاصيل الأعلاف، إلخ. وهناك مثال تجدر الإشارة إليه وهو إنتاج التين في بلدة جيبا. وتساهم الفلاحة المروية اليوم بحوالي 45% من المخرجات والمنتجات الفلاحية، و32% من الصادرات الفلاحية، وتمثل 8% فقط من الأراضي الفلاحية في تونس.

13. لا يزال القطاع الفرعي للفلاحة المروية في تونس يحقق مخرجات أقل من إمكاناته وهو ما يؤدي إلى تدني العائد على الاستثمار في الري والحاجة إلى دعم مالي متكرر لتشغيل وصيانة الشبكات العمومية. وهناك بعض المناطق المجهزة لاستخدام شبكات الري ولكنها غير مستغلة (تقارب 20%)؛ ويُلاحظ أن كثافة المحاصيل أقل من الإمكانات الكامنة (90% مقابل 130%)؛ وبعض المحاصيل المزروعة في هذه المناطق المجهزة للري لا يتم ريها (مثل الحبوب، وخاصة في شمال البلاد، وأشجار الزيتون)؛ وبوجه عام هناك هامش زيادة كبير في متوسط غلة المحاصيل المروية. ونتيجة لذلك لا يتم الاستخدام الفعال إلا لما يبلغ 35% فقط من موارد المياه السطحية المعبأة للري. وفي الوقت نفسه، هناك إفراط في استخراج المياه الجوفية في بعض المناطق[15]، وهو ما يؤدي إلى خلق معدلات مرتفعة من مخاطر الاستدامة على المستوى القائم لتنمية وتطوير شبكات الري. وعلاوة على ذلك، يمثل تدهور التربة مشكلة دائمة، لا سيما، مع مشكلات التغير (في التربة) الناجم عن الإشباع المائي بسبب عدم كفاية الصرف. كما نلاحظ الظهور الواضح للتبعات الفلاحية الناجمة عن فقر التربة الفلاحية ـــــ الناتج عن تبسيط الدورات الفلاحية واستخدام أساليب الإنتاج التي تعتمد بصورة رئيسية على المغذيات الكيميائية. ويؤدي هذا إلى نقص قوي في المحتوى العضوي للطبقة العلوية من التربة واستقرارها الهيكلي. والنتيجة هي تدني قدرة التربة على الاحتفاظ بالمياه، والمزيد من التآكل.

14. لم تستفد الفلاحة المروية من إمكاناتها الكامنة بصورة تامة بسبب عدد من العوامل، بدءً من مشكلات التسويق في غياب سلاسل قيمة قوية (انظر القسم أ)، وضعف خدمات البحوث والإرشاد، وعدم وجود منظمات وجمعيات للمنتجين، وتراجع توفر خدمات الائتمان والتسليف. وتفاقم تدني أداء هذا القطاع الفرعي بسبب الإصلاحات المؤسسية المتعاقبة التي أخفقت في تحسين جودة وموثوقية خدمات

[14] تشير التقديرات إلى أن موارد المياه غير التقليدية تبلغ 232 مليون متر مكعب/السنة أو 5% من الموارد المعبأة.
[15] في المنطقة الوسطى من البلاد، تمثل الأحجام التي يتم ضخها من المياه الجوفية 139% من كمية إعادة التغذية السنوية.

الري. وقد انتقل هذا النموذج المؤسسي المطبق بصورة موحدة على جميع شبكات الري العمومية (من خلال خطوات عديدة) من هيئة عمومية مركزية إلى نموذج لا مركزي حيث قامت مجامع التنمية الفلاحية بتحمل مسؤولية توزيع المياه، بينما تحملت مكاتب التنمية الفلاحية الجهوية بوزارة الفلاحة مسؤولية عمليات الشبكات الرئيسية. وتم نقل المسؤولية إلى مجامع التنمية الفلاحية من دون تدريب ملائم أو إعداد هذه المجامع للقيام بهذه المهمة، ومن دون إعطائها صلاحيات الإنفاذ المطلوبة. وعلاوة على ذلك، لم يتم تحديد التداخل البيني بين مكاتب التنمية الفلاحية الجهوية ومجامع التنمية الفلاحية على نحو جيد (عدم وجود نقطة توصيل مزودة بعداد لقياس التدفق)، ونجم عن ذلك انعدام المساءلة أمام المستخدم النهائي. وفي نهاية المطاف، نجد أن هيكل التعرفة وترتيبات تقاسم التكاليف بين مكاتب التنمية الفلاحية الجهوية ومجامع التنمية الفلاحية لا يرتبطان بالتكاليف الفعلية لتشغيل وصيانة الشبكة. ونتيجة لذلك، تواجه مجامع التنمية الفلاحية مشكلات إدارية كبيرة. ومن بين مجامع التنمية الفلاحية البالغ عددها 1253، لا يعمل سوى 20% منها بمعدل استرداد تكاليف يزيد على 60% ومستوى مستدام لتحمل الديون. ومعظم مجامع التنمية الفلاحية مديونة لمكاتب التنمية الفلاحية الجهوية ومرفق إمداد الكهرباء. وهذا الأمر صحيح خاصة في المنطقة الشمالية الغربية حيث اتخذت مكاتب التنمية الفلاحية الجهوية خطوات للحفاظ على تشغيل شبكات الري العمومية الكبرى على حساب دافعي الضرائب.

15. تتسبب شبكات الري التي تعاني من عيوب في عدم انتظام الخدمة، وتؤدي سرقة أو تخريب المعدات إلى تفاقم هذا التحدي، وعلى الرغم من عدم وجود بيانات مجمعة بصورة منهجية حول جودة الخدمة، هناك أدلة وشواهد متواترة وكافية عن التعطل المستمر لشبكات الري الذي ينجم عنه وقف الخدمة لمدة أسابيع حسب موسم الري. ويعتبر عدم انتظام الخدمة وموثوقيتها معوقًا للفلاحة الكثيفة في شبكات الري. وتتسم كفاءة توزيع المياه بوجه عام بأنها متدنية، وينجم عن هذا زيادة تكاليف ضخ المياه لكل متر مكعب يتم توصيله للمستخدم النهائي.[16] وتتمثل الأولية الأولى المطلقة لزيادة أداء هذا القطاع الفرعي والوصول إلى التحقيق الكامل لإمكاناته في تقديم خدمات ذات جودة موثوقة للمستخدمين بتكلفة ميسورة. ويستلزم ذلك أعمال إعادة تأهيل وتحديث تتضمن أنظمة ملائمة لقياس تدفقات المياه، وإصلاحات مؤسسية وتنظيمية تستهدف ضمان مساءلة كافية لمقدم الخدمة أمام المستخدمين (بشأن تقديم الخدمة)، وللمستخدمين أمام مقدم الخدمة (بشأن دفع مقابل الخدمة). ويجب تصميم هذه الإجراءات المؤسسية على أساس كل حالة على حدة، حتى يتم مواءمتها مع الجوانب الخاصة بكل شبكة ري بدلًا من تطبيق نموذج واحد يناسب جميع الحالات.

16. تم الإقرار بأن رسوم خدمات الري (تعرفة المياه) تمثل أداة اقتصادية أساسية لإدارة الموارد المائية منذ زمن بعيد. ونظرًا لبقائها عند مستو متدن للغاية في الثمانينيات، فقد تمت زيادتها بصورة جوهرية في التسعينيات بهدف تحقيق الاسترداد الكامل لتكاليف التشغيل والصيانة. لكنها تجمدت لعدة سنوات منذ 2002، وهي لا تغطي التكاليف المتزايدة لخدمات المياه. وتغطي التعرفة الحالية في المتوسط 60% من تكاليف التشغيل والصيانة الحالية، ولا تغطي سوى 45% من هذه التكاليف بعد إضافة رسوم التجديد. وأيًا ما كان الأمر، هناك مجال لتحسين معدلات استرداد التكلفة من دون زيادة تكلفة وحدة المياه بصورة كبيرة من خلال تحسين معدلات تحصيل الرسوم وتحسين الكفاءة التشغيلية لشبكات الري. وواقع الحال أن نسبة كبيرة من رسوم المياه تُستخدم لضخ مياه تُفقد قبل توصيلها إلى المستخدم النهائي أو مياه لا تتم المحاسبة عنها. وعلاوة على ذلك، يمكن استخدام التكاليف الفعلية لاستخراج وتوزيع المياه في شبكات الري الخاصة كمعيار استرشادي لوضع تعرفة لشبكات المياه العمومية.

[16] على سبيل المثال، من 2006 إلى 2014، تمت المحاسبة وإصدار فواتير للمستخدم النهائي فقط للكمية المقدمة سنويًا من سد سليانا.

17. في هذا السياق، فإن البنك الدولي يساعد الحكومة التونسية منذ 2011 في تمويل سلسلة من المشروعات الاستثمارية القطاعية لتنفيذ برنامج مساندة قطاع المياه. وقد تم تصميم هذه المشروعات التي أُطلق عليها برنامج المشروع الاستثماري الأول والثاني في قطاع المياه لتدعيم استراتيجية قطاع المياه لعام 1999، وبرنامج مساندة قطاع المياه المرتبط بها (2001 – 2011) الذي يقوم على 3 ركائز: (1) الإدارة المتكاملة للمياه وصونها؛ (2) الكفاءة الاقتصادية لاستخدام المياه في الفلاحة؛ و(3) إعادة الهيكلة المؤسسية وبناء القدرات في قطاع المياه. [17] وعلى الرغم من الآثار الكبيرة لهذه المشروعات على المخرجات المادية،[18] فإنها أخفقت في تحقيق نوعية الإصلاحات التي كانت ضرورية لتحقيق استدامة هذه النتائج وتحقيق الكفاءة الاقتصادية والأهداف المؤسسية الموضوعة في استراتيجية الحكومة. وتم تصنيف نواتج المشروع الاستثماري الثاني في قطاع المياه باعتبارها غير مرضية إلى حد ما بسبب عدم تحقيق نتائج على الجانب المؤسسي.

18. بعد برنامج المشروع الاستثماري الأول والثاني في قطاع المياه، ساند البنك الدولي الحكومة الجديدة في تونس لإعادة التفكير في نهجها بشأن تنمية وتطوير شبكات الري من خلال عمل تحليلي مستهدف قامت بتنفيذه الفاو، وتُوج هذا العمل بحلقة عمل وطنية تم عقدها في ماي/مايو/أيار 2015. وينتج المشروع المقترح بصورة مباشرة عن هذا التمرين التشاركي، ويضع تصورًا للتوجه نحو التحديث المؤسسي الضروري على نحو برجماتي من خلال وضع نماذج مؤسسية جديدة على شبكات مختارة بدلًا من اتباع أجندة إصلاح واسعة النطاق وشاملة، ومن خلال ترافق تحسين أداء شبكات الري مع مستوى مناسب من الاستثمارات الناعمة في تكثيف الفلاحة، حتى يتسنى جني المنافع الكاملة من الاستثمار الرأسمالي في البنية التحتية المروية. وستركز الإجراءات التدخلية لهذا المشروع على شبكات الري واسعة النطاق في الشمال الغربي من البلاد حيث يمكن تحقيق الفعالية من خلال الاستثمارات العمومية. ومن الممكن القيام باستثمارات مستهدفة إضافية في المناطق الساحلية لمساندة أجندة موارد المياه المعنية بزيادة استخدام مصادر المياه غير التقليدية (مياه الصرف المعالجة)، وإدارة التربة والمياه (الصرف).

19. سيعتمد المشروع المقترح على انخراط مواز من جانب البنك الدولي بشأن تعزيز سلاسل القيمة. وحتى يتسنى زيادة كفاءة وفعالية المساندة المقدمة لخلق فرص العمل والنمو الاقتصادي في المناطق المتخلفة المستهدفة، ستعمل 4 مشروعات للبنك الدولي[19] على تعزيز برنامج مشترك لتطوير وتنمية سلاسل القيمة حيث سيتم تأسيس هذا البرنامج في إطار المشروع الثالث لتنمية الصادرات (P132381) لتنفيذ الأنشطة ذات الصلة بتنمية وتطوير سلاسل القيمة.

### العلاقة مع إطار الشراكة القطرية

20. يتوافق المشروع المقترح مع إطار الشراكة القطرية الجديدة لفترة السنوات المالية 2016 – 2021، ويتمثل الهدف الشامل لهذا الإطار في مساندة جهود تونس نحو تحديد وتطبيق نموذج اقتصادي يوفر فرص لمن تخلفوا عن الركب. ويتضمن إطار الشراكة القطرية 3 ركائز: (1) تحسين البيئة لاستعادة النمو الاقتصادي والاستقرار؛ (2) تحسين الخدمات والفرص في المناطق المتخلفة؛ و(3) زيادة

[17] اشترك في تمويل هذا البرنامج البنك الدولي والبنك الأفريقي للتنمية والمؤسسة الفرنسية للتنمية والوكالة الألمانية للتعمير.
[18] على سبيل المثال، عمل المشروع الاستثماري الأول في قطاع المياه على تحسين الري في مساحة 29 ألف هكتار (أكثر من المساحة المتوقعة البالغة 17 ألف هكتار بما يزيد عن الثلثين)، كما عمل على توفير مياه شرب لما بلغ 170 ألف نسمة (مقارنة بالعدد المتوقع البالغ 100 ألف نسمة).
[19] يعمل هذا المشروع على حشد تضافر الجهود مع 3 مشروعات أخرى للبنك الدولي هي: المشروع المقترح لفرص الاشتمال الإنتاجي للشباب والفتيات (P158138)، والإدارة المتكاملة للرقعة الزراعية/الفلاحية في المناطق المتخلفة في تونس (P151030). ويركز هذان المشروعان على تنمية وتطوير سلاسل القيمة (يشمل ذلك نشاط التصنيع الفلاحي) في المناطق المتخلفة، لكن مع تركيز خاص على خلق فرص عمل. أما المشروع الثالث الجاري فهو المشروع الثالث لتنمية الصادرات (P132381)، الذي يقدم خدمات مالية وفنية لشركات التصدير.

الاشتمال الاجتماعي والاقتصادي وزيادة الفرص أمام الشباب. ويساهم هذا المشروع المقترح في هذه الركائز الثلاث من خلال: (1) تحسين الإطار المؤسسي للفلاحة المروية، وهو شرط ضروري لتنمية سلاسل القيمة الفلاحية (الركيزة 1)؛ (2) المساهمة في خلق فرص اقتصادية في المناطق المتخلفة المستهدفة من خلال زيادة النشاط الاقتصادي في قطاع الفلاحة (الركيزة 2)؛ و(3) المساهمة في الاشتمال الاقتصادي للشباب والشرائح والمجموعات المهمشة من خلال استهداف تنمية سلاسل القيمة الفلاحية التي يمكن أن تخلق فرص عمل وفرص اقتصادية لهؤلاء السكان (الركيزة 3).

21. سيساهم هذا المشروع في تعزيز الاشتمال والرفاهية المشتركة في المناطق المتخلفة في تونس من خلال أنشطة اقتصادية جديدة يمكن القيام بها من خلال شبكة أنظمة ري قوية. وبالتالي، يتوافق مع استراتيجية منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي يتمثل هدفها في تشجيع السلام والاستقرار الاجتماعي. ويساند المشروع المقترح الركيزة الأولى لهذه الاستراتيجية من خلال المساهمة في تجديد العقد الاجتماعي عند تشجيع نموذج تنمية جديد متدرج من القاعدة للقمة في المناطق المتخلفة مع خدمات عامة أكثر فعالية واستجابة تركز على الفقراء والمستضعفين، وتنمية وتطوير القطاع الخاص من خلال سلاسل القيمة لخلق فرص عمل وتهيئة فرص للشباب بالدرجة الأولى في المناطق المتخلفة في تونس. وبالتالي، سيساهم هذا المشروع بصورة مباشرة في تحقيق هدفي البنك الدولي لإنهاء الفقر وتعزيز الرخاء المشترك.

## ج. الأهداف الإنمائية المقترحة

ملاحظة لفرق العمل: تم تحديد واستكمال الهدف الإنمائي للمشروع بصورة مسبقة من صحيفة بيانات المشروع لأول مرة بما يلائم القارئ. وبالتالي، يرجى التحديث عندما يتم التغيير في صحيفة البيانات.

22. يتمثل الهدف الإنمائي للمشروع في (1) تحسين خدمات الري والصرف الصحي، (2) تحسين القدرات المؤسسية لإدارة شبكات الري، و(3) تعزيز روابط السوق في مناطق مختارة.

### النتائج الرئيسية (من مذكرة مفهوم المشروع)

23. سيحقق هذا المشروع منافع مباشرة لما يبلغ 2600 منتج فلاحي سيحصلون على خدمات ري وصرف جديدة أو محسنة، ومساعدة لتكثيف النشاط الفلاحي والنفاذ إلى الأسواق. ويتضمن هذا الرقم مزيجًا من صغار الفلاحين وأصحاب الحيازات المتوسطة (أي أصحاب قطع الأراضي متوسطة الحجم) وشركات فلاحة تقوم باستئجار أراضي عمومية. وتتضمن المناطق المستهدفة أكثر من 23 ألف هكتار من مناطق الري والبنى التحتية التابعة لها، وملحق لشبكة حالية على حوالي 100 هكتار، و5 آلاف هكتار من الصرف الصحي المحسن. وسيزيد هذا المشروع أداء وظائف الإدارة والتشغيل والصيانة لما يبلغ 8 شبكات، ويُقاس ذلك بمؤشر أداء أساسي يرتبط بإمكانية الاعتماد على الخدمة وكفاءة توزيع المياه. وسيتم تحديد مؤشر الأداء الرئيسي التفصيلي أثناء الإعداد، وقد يتضمن، على سبيل المثال، كفاءة توزيع المياه، ومعدل تحصيل الرسوم، إلخ. وسيتضمن النموذج المؤسسي الأساسي إنشاء كيانات مستقلة لإدارة الري تتعاقد

مع مستخدمي خدمات الري بشروط تجارية بموجبها يتحمل الكيان المعني المسؤولية عن جودة تقديم الخدمة ويدفع العميل سعرًا عادلًا مقابل الخدمة. وفي نهاية المطاف، سيقدم هذا المشروع مساعدة للفلاحين، ومشروعات (مقاولات) الفلاحة والتصنيع الفلاحي ومنظمات وجمعيات الفلاحين لتحسين سبل وصولهم إلى السوق، وزيادة قيمة إنتاجهم. وسيُعتبر موظفو هذه المشروعات (المقاولات) مستفيدين مباشرين إضافيين من هذا المشروع. وسيُقدر عددهم أثناء إعداد المشروع.

24. بناء على ما سبق، ستكون مؤشرات الأهداف الإنمائية للمشروع المبدئية على النحو التالي:
   أ. المستفيدون المباشرون من المشروع، ويشمل ذلك نسبة (%) أعمار النساء (العدد) [مؤشر أساسي]
   ب. مساحة الري الجديد أو المحسن، وخدمات الصرف (هكتارات) [مؤشر أساسي]
   ج. كيانات إدارة شبكات الري التي تحقق أو تتجاوز معيار الأداء الخاص بها بناء على مستهدف مؤشر الأداء الأساسي (العدد)
   د. الفلاحون المدرجون كأعضاء في تحالفات إنتاجية أو ترتيبات فلاحة تعاقدية يساندها المشروع (العدد)
   ه. وظائف تفرغ في مشروعات (مقاولات) يساندها المشروع (العدد)، مصنفة حسب نوع الجنس

### د. توصيف المفاهيم

25. يختلف هذا المشروع عن المشروعات السابقة (على وجه التحديد المشروع الاستثماري في قطاع المياه) في نهجه. أولًا، يتمثل الهدف في تحسين أداء تقديم الخدمات وتحقيق استدامة خدمات الري من خلال زيادة استرداد التكاليف. ولن تكون أعمال إعادة التأهيل غاية في حد ذاتها، ولكنها وسيلة لتحقيق هذه الغاية. وهذا يعني ضرورة أن يسبق التحديث المؤسسي أعمال إعادة التأهيل، وضرورة تحديد أعمال إعادة التأهيل دعمًا لمستهدف تحسين تقديم الخدمة. ثانيًا، ينبغي أن يكون النهج المستخدم ذا طبيعية تشاركية بمعنى ضرورة إتاحة فرص الاختيار للفلاحين، وتمكينهم من اختيار نوعية الخدمات الأنسب لاحتياجاتهم. وقد يقرر بعض الفلاحين الاستغناء علن نشاط الري نظرًا لعدم استعدادهم لتحمل تكاليف الخدمة، ويجب أخذ ذلك في الاعتبار عند التصميم. ثالثًا، من الضروري أن يحقق المشروع مكاسب للجميع من خلال هذا النهج عن طريق مساندة تكثيف الفلاحة والوصول إلى الأسواق، وهذا بدوره سيسمح للفلاح بتحقيق دخل أكبر والمساهمة بصورة أكبر في خدمة الري بهدف الحفاظ على مستوى عال من الأداء. ويمثل هذا تغييرًا تامًا في نمط التفكير مقارنة بالنهج الحالي المدفوع باعتبارات المهندسين الذي سيتطلب عملية تدريجية خطوة بخطوة ومصاغة بحرص لتحقيق الرضا لأصحاب المصلحة على اختلافهم (الإدارة العامة ورابطات مستخدمي المياه، والفلاحين، إلخ). ولهذا المشروع 3 مكونات متداخلة تساند هذه العملية.

26. ستسير هذه المكونات المتداخلة على نحو متواز. ولا ينبغي تأخير مساندة تكثيف الفلاحة والنفاذ إلى السوق لأن ذلك سيعمل على كسر الدائرة المفرغة للقيمة المضافة المتدنية التي تؤدي إلى انخفاض معدلات استرداد تكاليف التشغيل والصيانة. وسيتم تنفيذ أعمال التعزيز المؤسسي وإعادة التأهيل معًا على النحو التالي: ضرورة تأمين إمدادات المياه غير المعبأة (الصب) كخطوة أولى لحماية عمليات الري من المخالفة التامة للخدمة. وسيتم التنفيذ بالتوازي مع وضع الترتيبات المؤسسية الجديدة. وتأتي أعمال التحسينات في شبكة التوزيع كخطوة ثانية مع العملية التشاركية لإشراك الفلاحين بهدف تأمين التزام تعاقدي خاص بالفلاحين قبل الإنفاق على إعادة تأهيل الأصول.

المكون **1**: التحديث المؤسسي (**16** مليون دولار)

27. يموّل هذا المكون تكاليف إنشاء كيانات جديدة مستقلة لإدارة الري تستند إلى نهج تجاري في تقديم الخدمة. وسيتم النظر في العديد من الخيارات المؤسسية التي ستتم دراستها أثناء مرحلة تنفيذ المشروع (انظر الفقرة 65) تتراوح من هيئة عمومية مستقلة إلى شراكة بين القطاعين العام الخاص أو منظمة/جمعية مهنية للفلاحين. وسيغطي هذا المكون تكاليف التعاقد على خدمات استشارية خاصة بالمعاملات والعمليات، وتزويد الكيان المنشئ حديثًا بأفضل معدات وأدوات التشغيل والصيانة (برمجيات، إلخ)، ومنح حق التحول والتغير المبدئي، وبناء قدرات موظفيه. ومن المفترض إنشاء هذه الكيانات للشبكات الثماني التي ستتم إعادة تأهيلها، وكذلك لأربع شبكات يتم بشأنها القيام بأعمال تحسين الصرف. وستنمو هذه الكيانات لاستيعاب المزيد من الشبكات في مناطق الإجراءات التدخلية المستهدفة بعد نهاية المشروع، أو سيتم دمجها لتحقيق وفورات الحجم.

28. سيكون جزء كبير من تكاليف إنشاء الكيانات الجديدة ضمن تطوير نهج تجاري نحو تقديم خدمات الري. وسيساند هذا المشروع تحديد الشروط التعاقدية ـــــ يشمل ذلك هيكل التعرفة الجديد ـــــ ومعايير الأداء وإنشاء إدارة (وظيفة) لخدمة العملاء داخل الكيانات الجديدة لإدارة الري. وسيتم تعزيز قدرات رابطات مستخدمي المياه الحالية نظرًا لأنها ستكون جزءً من الكيان الجديد أو ستعمل كطرف مناظر يمثل مصالح المستخدمين، ويشمل ذلك من خلال آلية مناسبة لإشراك وانخراط المواطنين. وعلاوة على ذلك، يجب إيلاء اهتمام خاص للبعد الخاص بالمساواة بين الجنسين في الطريقة التي تعمل بها مجامع التنمية الفلاحية المعاد تصميمها والكيانات الجديدة لإدارة الري.

29. ستتم مراجعة هيكل التعرفة بهدف تحقيق 3 أهداف تكميلية: (1) تقديم حوافز للاستخدام الكفء للمياه؛ (2) إظهار هيكل التكلفة الخاص بتقديم خدمات التشغيل والصيانة؛ و(3) ضبط قيمة الرسوم المحملة على مستخدمي المياه بحسب احتياجاتهم الفعلية وقدرتهم على الدفع بناء على حجم قطعة الأرض والمحاصيل المختلفة، على سبيل المثال، الري التكميلي لمحاصيل الشتاء، والري التام لمحاصيل الصيف، والمحاصيل الدائمة. وبالإمكان تحقيق هذه الأهداف باستخدام تعرفة ذات حدين بناء على (1) الحد الأقصى لمتطلبات التدفق، و(2) الحجم المستخدم، واقتراح نطاق من القيم لهذين المكوّنين من التعرفة. وستتم مساعدة الفلاحين لاختيار الشروط المحددة التي تناسب احتياجاتهم على نحو أفضل. وبالإضافة إلى ذلك، ستساعد الإجراءات والتدابير المصاحبة لذلك والتي تشمل وضع نظام معلومات للري، وتجربة أنظمة إدارة المياه في الحقول، ووضع نظام تنبيه وإنذار خاص بالري (بناء على متطلبات المياه الخاصة بالمحاصيل) الفلاحين على استخدام المياه المخصصة لهم بأقصى قدر من الكفاءة.

30. في نهاية المطاف، سيمول هذا المكون الدراسات الاستراتيجية والمساعدة الفنية لتعزيز التجريب الاستراتيجي لقطاع الري على المستوى الوطني، ومساندة تحسين كفاءة استخدام المياه في المنطقة المستهدفة للمشروع، ويشمل ذلك:

أ. دراسة خطة رئيسية لإعادة استخدام مياه الصرف؛

ب. إنشاء إدارة (وظيفة) لمراجعة وتدقيق أعمال الري؛

ج. استعراض معايير التصاميم الفنية لهياكل الري.

المكون **2:** أعمال إعادة التأهيل والتحسين (**78** مليون دولار)

31. سيمول هذا المكون أعمال إعادة التأهيل والتحسين لما يبلغ 8 شبكات، بالإضافة إلى بعض الأعمال الإضافية الخاصة بالطرق والصرف لما يبلغ 4 شبكات إضافية. وتم اختيار الشبكات التي ستجري إعادة تأهيلها بناء عل موقعها في 4 مقاطعات (محافظات) في الشمال الغربي حيث تتواجد معظم أكبر شبكات الري في تونس هناك. والشبكات المختارة هي الأقدم (تم بناؤها في الثمانينيات أو بداية التسعينيات) وهي بحاجة ماسة إلى إعادة تأهيل للإبقاء على تشغيلها. كما إنها تستفيد من دراسات إعادة التأهيل الموجودة.

32. سيمول هذا المكون على وجه التحديد إعادة تأهيل ما يلي:
   أ. شبكات بوسالم، وبادرونا، وبير الاخضر (10540 هكتارًا) في محافظة جندوبة؛
   ب. شبكة ماطر (1930 هكتارًا) في محافظة بنزرت؛
   ج. شبكة جيبا (1110 هكتارات)، وشبكة مجاز الباب (3791 هكتارًا)، وشبكة تستور (1286 هكتارًا) في محافظة بيجا؛
   د. شبكة قعفور (1728 هكتارًا)، وشبكة العروسة (2692 هكتارًا) في محافظة سيليانا؛

33. ستتضمن أعمال إعادة التأهيل في معظمها إصلاح محطات الرفع (المضخات) والمعدات الهيدروليكية في شبكة الأنابيب (المواسير) وإحلال خطوط الأنابيب القديمة التي على وشك الانكسار، وإحلال عدادات قياس تدفق المياه وصمامات التدفق، وإضافة أنظمة آلية خاصة بالإشراف على البيانات والتحكم فيها والحصول عليها. وستتم إعادة تأهيل طرق الخدمات حيث إنها في حالة سيئة. وفي شبكة جندوبة، من الضروري تنقية وتطهير مصيدة الرواسب. وفي جيبا، سيتم إنشاء محطة ضخ ومحطة رفع رئيسية جديدة لتعزيز أنظمة إمداد المياه. وتتواجد هذه البنى التحتية الجديدة على أراضي عامة (ملك الحكومة). ولن يتم بناء أو تعديل أي سد من خلال هذا المشروع، لكن سيتم إجراء العناية الواجبة بشأن السدود الموجودة التي تزود الشبكات بالمياه للتحقق من الوفاء بمتطلبات واشتراطات الأمان.[20]

34. بالإضافة إلى ذلك، سيعمل هذا المشروع على إعادة تأهيل وتوسيع نطاق شبكة الحاجب (542 هكتارًا) في محافظة صفاقس. وتم اختيار هذه الشبكة بناءً على موقعها في منطقة تعاني من معظم القيود على موارد المياه في تونس. وعلى ما يبدو أن إعادة استخدام مياه الصرف يمثل حلًا واعدًا في هذا الساق المحدد. وتعتمد هذه الشبكة على مياه الصرف المعالجة من محطة معالجة مياه الصرف في جوب صفاقس. وتمثل منطقة التوسع حوالي 130 هكتارًا. وتتضمن أعمال إعادة التأهيل والتوسع إنشاء خزان بطاقة 4 آلاف متر مكعب، وإعادة تأهيل محطة رفع (ضخ)، وإحلال خطوط الأنابيب والمعدات الهيدروليكية القديمة.

35. في نهاية المطاف، سيمول هذا المكون أعمال الصرف الحساسة الضرورية لتكثيف الفلاحة الخاصة بالشبكات التالية:
   أ. شبكة قبلاط (1500 هكتار) في بيجا؛
   ب. غزالة وتيسكرايا (800 هكتار) في بنزرت؛
   ج. راميل (200 هكتار) في سليانا؛
   د. قرمبالية سليمان ـــــ بوزيلفا ـــــ بني خالد (2500 هكتار) في نابويل.

[20] السدود المعنية هي: سليانا، وسيدي سالم، وبو هورثما، وجومين.

36. يتضمن هذا المكون أيضًا تكاليف تنفيذ خطط الإدارة البيئية والاجتماعية المرتبطة بأعمال الإنشاءات التي يمولها هذا المشروع.

المكون **3:** مساندة التنمية الفلاحية والنفاذ إلى الأسواق (**26** مليون دولار)

37. سيساعد هذا المكون في تحسين روابط السوق وتعزيز إضافة القيمة في الفلاحة المروية. وسيعمل هذا المكون على جانب العرض ـــــ بناء قدرات الفلاحين ومنظمات/جمعيات الفلاحين الخاصة بالإنتاج بحسب مواصفات السوق ـــــ وكذلك على جانب الطلب ـــــ تطوير سلاسل القيمة الفلاحية القادرة على المنافسة. وتتمثل سلاسل القيمة الرئيسية التي تم تناولها في هذا المكون في محاصيل الخضروات، وتشمل تلك الخاصة بالاستخدام الصناعي (الطماطم والفلفل)، وأشجار الفواكه، ومحاصيل الأعلاف، والمحاصيل الصناعية (بنجر السكر). ويجوز أيضًا تضمين بعض المساندة المستهدفة ذات الصلة بالحبوب، مع أخذ في الاعتبار نصيبها الكبير في أنماط المحاصيل الحالية، وذلك على الرغم من أن هذه المحاصيل بوجه عام ذات قيمة مضافة أقل، ولا ينجم عنها الكثير من فرص العمل. وسيتم إجراء دارسة تفصيلية حول تحليلات سلاسل القيمة الموجودة بصورة مسبقة والتي تم القيام بها بالفعل في مناطق الإجراءات التدخلية أثناء مرحلة إعداد المشروع لإثراء عملية تصميم هذا المكون بالمعلومات اللازمة واختيار السلع ذات الأولوية. [21] ومن الممكن أن تتضمن معايير الاختيار الخاصة باختيار السلع توليد الدخل، وتحسين سبل كسب العيش، وخلق فرص العمل مع التركيز على صغار الفلاحين أصحاب الحيازات (أي قطع الأراضي) الصغيرة والنساء. [22] وسيتم ضمان انخراط المواطنين واشتمال الجنسين في هذا المكون من خلال آليات تشاورية وآليات رصد مناسبة.

38. *المكون الفرعي 3.1*: مساندة المنتجين ومنظمات (جمعيات) المنتجين. يدور محور تركيز هذا المكون الفرعي بصورة محددة حول تقديم المساعدة الفنية للمزارعين لمساعدتهم على تأمين سبل الوصول إلى الأسواق. إلا أن زيادة قدرة أصحاب الحيازات الصغيرة على المشاركة في الأسواق المحلية الديناميكية للمنتجات الغذائية تتطلب إيلاء عناية خاصة بانعدام المساواة في الحصول على الأصول والخدمات العامة ـــــ أوجه انعدام المساواة التي تعوق تحقيق القدرة على المنافسة. وبالتالي، فإن منظمات/جمعيات المنتجين في غاية الأهمية بالنسبة لأصحاب الحيازات الصغيرة للمشاركة في سلاسل القيمة، والوفاء بمتطلبات السوق، نظرًا لأن الفلاحين أصحاب الحيازات الصغيرة يمكنهم التفاوض كمجموعة أفضل من كونهم فرادى. وتعتبر الفلاحة التعاقدية إجابة عملية على الحاجة إلى تنسيق رأسي في إطار سلاسل القيمة لتعزيز الكفاءة، والاستدامة، والتكيف مع متطلبات السوق المتغيرة بوتيرة سريعة، وإدارة الجودة. [23] ومن المتوقع البحث عن إعداد وتطوير "تحالفات إنتاجية" في إطار هذا المكون ـــــ تمثل شراكات طويلة الأجل بناء على خطط نشاط متعددة السنوات في سلاسل قيمة مختارة بين منظمات/جمعيات المنتجين والمشترين. وستتضمن المساعدة الفنية المقدمة ضمن هذا المكون الفرعي مساندة محددة لمجموعات النساء والشباب في إطار نهج اشتمالي. وسيتم التركيز بصورة خاصة على الحاجة إلى تطبيق اللوائح الحالية التي تربط سعر المنتج بجودته (لكنها غير مطبقة حاليًا). وتستفيد تونس من المؤسسات البحثية الجيدة، وشباب الخبراء المدربين بصورة جيدة الذين يمكن تعبئتهم في إطار هذا المكون. على سبيل المثال، قام المعهد الوطني للزراعات الكبرى بتطوير برامج ابتكارية

[21] ستتناول هذه الدراسة بصورة خاصة وبالتفصيل البعد الجنساني (الخاص بالمساواة بين الجنسين) الذي تم تناوله في التحليلات المسبقة الخاصة بسلاسل القيمة.
[22] بناء عليه، ستتضمن المعايير المحددة عددًا من صغار الفلاحين المشاركين في سلاسل القيمة الرئيسية (يتضمن ذلك سلاسل القيمة)، وقيمة الإنتاج والإيرادات من الفلاحة والتصنيع الفلاحي، وعدد فرص عمل التي تم خلقها في نشاط الفلاحة والتصنيع الفلاحي، وعدد المشروعات (المقاولات) الصغيرة والمتوسطة المتضمنة في سلاسل القيمة، وقيمة الاستثمار الذي يتم القيام به في نشاط الفلاحة والتصنيع الفلاحي، ومشاركة الشباب والنساء في الفرص الاقتصادية المتأتية من الفلاحة والتصنيع الفلاحي.
[23] تكون الفلاحة التعاقدية مناسبة في الحالات التالية: (1) عندما يكون للمنتج سوق إنتاج محدد؛ (2) عندما يتطلب الإنتاج استثمارات أولية كبرى؛ (3) عندما يسعى المشتري إلى الحصول على كمية محددة من جودة غير متاحة من خلال سوق مفتوح؛ و(4) عند التعامل مع المحاصيل الزراعية، ومحاصيل البساتين عالية القيمة، ومحاصيل الأشجار.

تقدم مشورة فنية لصغار المنتجين من خلال وسائل التواصل الحديثة (على سبيل المثال، الهواتف الذكية). [24] وتهدف المساعدة الفنية التي تجري تعبئتها ضمن هذا المكون إلى رصد ومتابعة خصوبة التربة، وتشمل تنفيذ خطة إدارة الآفات.

39. *المكون الفرعي 3.2*: إعداد سلاسل قيمة فلاحية تنافسية. يتناول هذا المكون الفرعي الثاني مشكلات إعداد وتطوير سلاسل قيمة أكبر حجمًا، ويدعم البرنامج المرتقب الخاص بتطوير وتنمية سلاسل القيمة (انظر القسم الخاص بترتيبات التنفيذ). وسيعمل هذا البرنامج على وجه التحديد على تعزيز التنسيق مع مشروع الإدارة المتكاملة للرقعة الزراعية/الفلاحية في المناطق المتخلفة في تونس (P151030) عند تصميم الإجراءات التدخلية لتعزيز تطوير المحاصيل عالية القيمة.

40. تتضمن حزمة خدمات المساندة المقدمة من هذا البرنامج:

أ. ربط شبكي بين الشركات، وأنشطة تطوير التجمعات (تجميع الشركات والمنتجين) بناء على توجه استراتيجي للسوق ومن خلال التدعيم بناءً على أعمال تحليلية صارمة؛

ب. خدمات استشارية توجيهية للمستفيدين بشأن إعداد توجه أفضل للسوق[25]؛

ج. المساعدة في إعداد الطلبات للحصول على المنح المتاحة والمنح المقابلة، أو الوصول إلى التمويل من خلال القطاع المصرفي، وخاصة التعرف على المنتجات المالية التي يساندها مشروع تنمية مؤسسات الأعمال (المقاولات) الصغرى والصغيرة والمتوسطة في تونس (P124341)، الذي سيعمل على زيادة التغلغل الاقتصادي لقطاع الصناعات الفلاحية في أسواق الائتمان (التسليف).

41. علاوة على ذلك، سيقدم المشروع تمويلًا إضافيًا لبرنامج المنح المقابلة الذي تم تأسيسه في إطار مشروع تنمية مؤسسات الأعمال (المقاولات) الصغرى والصغيرة والمتوسطة في تونس لمساندة استثمارات القطاع الخاص دعمًا للحلقة الحساسة المفقودة داخل سلاسل القيمة المختارة.

ملاحظة لفرق العمل: الأقسام التالية مستخرجة من النظام، ولا يمكن تنقيحها أو مراجعتها إلا من خلال البوابة الإلكترونية.

[24] يعتبر معدل استخدام وتغلغل تكنولوجيا الاتصالات (الهواتف) مرتفعًا بصورة خاصة في تونس بالمقارنة ببلدان أخرى بنفس مستوى نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي. وأشار الاتحاد الدولي للاتصالات إلى أن هناك 128 اشتراك في خدمة الهاتف المحمول لكل 100 شخص. ويبلغ عدد مستخدمي فسبوك 5.8 مليون وهو عدد كبير للغاية، ويشير هذا العدد إلى شيوع تعدد الحسابات، كما أن هذه البيانات ينبغي ألا يُساء تفسيرها، لكن حتى في محافظات الريف (كيف، وتطاوين، وبيجا، وجندوبة) هناك أكثر من 20 ألف حساب.

[25] تتضمن هذه الخدمات نُهج تشاركية لتزويد المستفيدين المستهدفين بما يلي: (1) معلومات حول الأسواق المتنامية والعملاء المحتملين، والفرص والتحديات التي يمكن أن يواجههوها في سلاسل القيمة ذات القيمة المضافة الأعلى، وكذلك عوامل النجاح بالغة الأهمية لتحقيق تكامل أقوى فيها؛ و(3) المساعدة المقدمة لتحديد الاستثمارات التي يحتاجون القيام بها للحصول على مزايا تنافسية في هذه الأسواق ومساعدة خاصة بسلاسل القيمة.

الإجراءات الوقائية

ألف. موقع المشروع وأبرز الخصائص المادية ذات الصلة بتحليل الإجراءات الوقائية (إن كانت معروفة)

إعادة تأهيل شبكات الري الحالية في محافظات باجة، وجندوبة، وبنزرت، وسيليانا:
أ. شبكات بوسالم، وبادرونا، وبير الاخضر (10540 هكتارًا) في محافظة جندوبة؛
ب. شبكة ماطر (1930 هكتارًا) في محافظة بنزرت؛
ج. شبكة جيبا (1110 هكتارات)، وشبكة مجاز الباب (3791 هكتارًا)، وشبكة تستور (1286 هكتارًا) في محافظة بيجا؛
د. شبكة قعفور (1728 هكتارًا)، وشبكة العروسة (2692 هكتارًا) في محافظة سيليانا؛

إعادة تأهيل وتوسيع الشبكة الحالية باستخدام مياه الصرف المعالجة من بلدة صفاقس: شبكة الحاجب (إعادة تأهيل 532 هكتارًا والتوسع بمقدار 130 هكتارًا)

شبكات إضافية مخطط بشأنها القيام بأعمال صرف زراعي:
أ. شبكة قبلاط (1500 هكتار) في بيجا؛
ب. غزالة وتيسكرايا (800 هكتار) في بنزرت؛
ج. راميل (200 هكتار) في سليانا؛
د. قرمبالية سليمان ـــــ بوزيلفا ـــــ بني خالد (2500 هكتار) في نابويل.

وسيعمل المشروع على إعادة التأهيل المادي لشبكات الري الموجودة في المناطق الفلاحية، ومعظمها يعمل مع خطوط أنابيب موجودة ويستخدم محطات رفع (ضخ) موجودة. وبالنسبة لتوسيع شبكة صفاقس، سيتم بناء خزان جديد بمساحة 4 آلاف متر مربع على أرض عامة، وبعض خطوط الأنابيب المطلوبة. وبالنسبة لأعمال الصرف، ستتم إضافة قناة ثانوية وقناة ثالثة للوصول إلى الحقول لأغراض الصرف.

ب. بناء القدرات المؤسسية فيما يتعلق بالسياسات الوقائية

المقترض (البلد المقترض) على دراية بالسياسات الوقائية الخاصة بالبنك الدولي وذلك بعد تنفيذ برنامج المشروع الاستثماري الأول والثاني في قطاع المياه الذي تم إنجازه مؤخرًا. وعلى غرار برنامج المشروع الاستثماري الأول والثاني في قطاع المياه، سينفذ هذا المشروع وزارة الفلاحة من خلال مكاتب التنمية الفلاحية الجهوية. لكن أيًا ما كان الأمر، فقد تم تقييم أداء الهيئة المنفذة في برنامج المشروع الاستثماري الأول والثاني في قطاع المياه باعتباره غير مرض إلى حد ما بسبب الإخفاق في تنفيذ المشروع وفق متطلبات الإجراءات الوقائية، بالإضافة إلى بعض جوانب الضعف الأخرى، حتى إذا تم إدخال بعض التحسينات في الأسابيع التي سبقت إقفال المشروع بفضل تنفيذ خطة معالجة أوجه القصور في الإجراءات الوقائية. وأدى عدم وجود إجراءات ملائمة ومتابعة مع إدارة جوانب الإجراءات الوقائية البيئية والاجتماعية في الهياكل المؤسسية المختلفة التي انطوت عليها عملية تنفيذ المشروع الاستثماري الثاني في قطاع المياه (وحدة إدارة المشروع، والمديريات الفنية، ومكاتب التنمية

الفلاحية الجهوية) إلى عدم السماح بالتنفيذ الفعال والمنسق للتدابير الوقائية، وتضمن ذلك رصد ومتابعة الآثار وإجراءات صنع القرار. وسيعمل تحديد هذه المسؤوليات والإجراءات قبل بدء المشروع واقترانها بالتدريب على وثائق السياسات الوقائية ودليل تنفيذ المشروع على حل هذه المشكلة. وستستفيد الهيئة المنفذة من التوجيهات المقدمة من أخصائيي الإجراءات الوقائية التابعين للبنك ضمن فريق عمل المشروع أثناء إعداد أدوات الإجراءات الوقائية الخاصة بالمشروع.

ج. خبراء السياسات الوقائية البيئية والاجتماعية في فريق العمل

أفريكا إشوغبا أولوجوبا، وماركوس فورباهل، ومحرز شكشوك

د. السياسات التي قد يتم تفعيلها

| السياسات الوقائية | هل تم تفعيلها؟ | التفسير (اختياري) |
|---|---|---|
| التقييم البيئي – منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.01) | نعم | يتم تفعيل هذه السياسة نظرًا للآثار البيئية والاجتماعية المرتبطة بإعادة تأهيل شبكات الري والصرف وتوسيع إحداها. ومعظم المواقع التي سيتم اتخاذ إجراءات تدخلية فيها معروفة، لكن ملامح مجال الإجراءات التدخلية في بعض المناطق غير معروفة بعد (لا تزال المواقع تحت الدراسة) و/أو قد تتباين بحسب عملية الانخراط التشاركية مع الفلاحين المشاركين. وسيتم إعداد تقييمات الأثر البيئي والاجتماعي الخاصة بموقع محدد قبل التقييم المسبق للمشروع بالنسبة للمواقع المعروفة (4 مواقع على الأقل)، وسيتم إعداد واستخدام إطار الإدارة البيئية والاجتماعية للمواقع التي لم يتم تحديدها بعد. وسيعمل إطار الإدارة البيئية والاجتماعية على فحص واستبعاد المشروعات الفرعية في فئة التصنيف ألف. وسيتضمن هذا الإطار أحكامًا لضمان معالجة الجوانب الخاصة بالعمالة، وتشمل عمالة الأطفال وتدفق العمالة، في الوثائق المعدة أثناء تنفيذ المشروع، وتشمل تقييمات الأثر البيئي والاجتماعي، ووثائق المناقصات، وعقود الأشغال المدنية. وسيتم إعداد جميع الأدوات والوثائق، واستعراضها، والموافقة عليها، والإفصاح عنها في البلد المعني وفي دار المعلومات قبل التقييم المسبق.<br>وحتى يتسنى ضمان التشاور الملائم مع المستفيدين من |

| | | |
|---|---|---|
| | | المشروع، لا سيما حول زيادة التعرفة، سيتم تقييم الرغبة في الدفع أثناء عملية تخطيط تغيير التعرفة. وسيتم تضمين تخطيط مشاركة انخراط أصحاب المصلحة في تصميم المشروع. |
| الموائل الطبيعية ـــــ منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.04) | لا | لم يتم تفعيل هذه السياسة. وبناء على المعلومات الحالية، فإن الأنشطة المعروفة لن تؤثر على الموائل الطبيعية، وستعمل المشروعات الفرعية المستقبلية على استبعاد هذه الآثار. |
| الغابات – منشور سياسة العمليات ( OP/BP 4.36) | لا | لم يتم تفعيل هذه السياسة. وبناء على المعلومات الحالية، فإن الأنشطة المعروفة لن تؤثر على الموائل الطبيعية، وستعمل المشروعات الفرعية المستقبلية على استبعاد هذه الآثار. |
| مكافحة الآفات – منشور سياسة العمليات ( OP 4.09) | نعم | على الرغم من أن هذا المشروع لا يخطط لتمويل مبيدات الآفات، فإنه سيساند تكثيف الفلاحة وتنويع إنتاجها وهو ما ينتج عنه زيادة استخدام مبيدات الآفات. وسيتم إعداد خطة لمكافحة الآفات والإفصاح عنها قبل التقييم المسبق للمشروع. |
| الموارد الحضارية المادية – منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.11) | نعم | نظرًا لأن تونس غنية بالآثار التاريخية، وعلى الرغم من أن أعمال الإنشاءات ترتبط بالدرجة الأولى بإعادة تأهيل البنية التحتية الموجودة، سيتم تطبيق الإجراءات الخاصة بالعثور على الاكتشافات الأثرية عن طريق الصدفة الواردة في ملحق مرفق بإطار الإدارة البيئية والاجتماعية أثناء الأشغال المدنية. |
| الشعوب الأصلية – منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.10) | لا | لا توجد شعوب أصلية في منطقة المشروع. |
| إعادة التوطين القسرية – منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.12) | يحدد لاحقاً | بالنسبة للمواقع المعروفة في هذه المرحلة، لا توجد ضرورة لاستملاك الأراضي بصورة قسرية بحسب المعلومات الحالية. وسيتم التحقق من ذلك أثناء إعداد المشروع. وسيتم إعداد إطار لإعادة التوطين أثناء إعداد المشروع لضمان الإعداد الملائم لأدوات ووثائق إعادة التوطين بالنسبة لهذه المواقع غير المعروفة والتي سيتم تحديد الحاجة لاستملاك أراضي بصورة قسرية بشأنها بعد مرحلة التقييم المسبق. |
| سلامة السدود – منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.37) | نعم | لا يتضمن هذا المشروع أي تمويل لإنشاء سدود جديدة. لكن أيًا ما كان الأمر، يعتمد العديد من شبكات الري التي ستتم إعادة تأهيلها على السدود الكبرى الموجودة لإمدادها بالمياه. وقد قدم المقترض (البلد المقترض) تقييمات سابقة بشأن سلامة السدود أو |

| | |
|---|---|
| | توصيات للتحسينات المطلوبة في السدود الموجودة، وتبين هذه التقييمات أدلة وشواهد توضح ما يلي: (أ) هناك برنامج يجري تشغيله بالفعل بشأن سلامة السدود، و(ب) تم بالفعل إجراء أعمال فحص شاملة وتقييمات سلامة للسدود الموجودة وتم توثيق ذلك. وسيقوم فريق عمل المشروع أثناء إعداد المشروع باستعراض الوثائق التي قدمها المقترض للتأكيد على الحاجة إلى أي اشتراطات ومتطلبات أخرى تخص سلامة السدود. |
| المشاريع المقامة على مجاري المياه الدولية – منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك ( OP/BP نعم 7.50) | سيتم تفعيل هذه السياسة نظرًا لإمداد بعض شبكات الري بالمياه من السدود التي يغذيها حوض مجردة المشترك مع الجزائر. وستركز الأعمال المقترحة بالدرجة الأولى على إعادة التأهيل أو إدخال إضافات طفيفة أو تعديلات بسيطة على شبكات الري الموجودة. ولما كان الأمر كذلك، من المتوقع ألا تتأثر سلبًا كمية أو جودة المياه المتاحة لمجاري المياه الأخرى. وسيتم الاستثناء من شرط إحاطة المسؤولين عن مجاري المياه الأخرى بموجب الفقرة 7 (أ) من منشور سياسة العمليات رقم (OP 7.50). |
| المشاريع المقامة في المناطق المتنازع عليها – منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك ( OP/BP لا 7.60) | الإجراءات التدخلية الخاصة بالمشروع ليست محل نزاع. |

ه. خطة إعداد السياسات الوقائية

الموعد المبدئي المستهدف لإعداد وثيقة معلومات المشروع/ صحيفة بيانات إجراءات الوقاية المتكاملة لمرحلة التقييم المسبق للمشروع

19 جويلية/يوليو/تموز 2017

الإطار الزمني لإجراء واستكمال الدراسات المتعلقة بالسياسات الوقائية التي قد يقتضيها الأمر. يجب تحديد أي دراسات معينة ومواعيد إجرائها في وثيقة معلومات المشروع/ صحيفة بيانات إجراءات الوقاية المتكاملة لمرحلة التقييم المسبق للمشروع

سيجري إعداد جميع أدوات السياسات الوقائية (إطار الإدارة البيئية والاجتماعية، وإطار إعادة التوطين، وخطط عمل إعادة التوطين، وتقييمات الأثر البيئي والاجتماعي) والإفصاح عنها في البلد المعني وفي دار المعلومات التابع للبنك قبل عملية التقييم المسبق المزمع القيام بها في جوان/يونيو/حزيران ـــ جويلية/يوليو/تموز 2017.

## مسؤول الاتصال

البنك الدولي

فرانسوا أونيموس، وديفيد أوليفيه تريغير

اختصاصي أول في الموارد المائية

المقترض/البلد المتعامل مع البنك/الجهة المستفيدة

وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي

السيدة/كلثوم حمزاوي

مديرة عام التعاون الدولي

k.hamzaoui@mdci.gov.tn

الهيئات المُنفِّذة

وزارة الفلاحة والموارد المائية

رضا غبوش

المدير العام

ri.gabouj@yahoo.fr

## للمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال بـــ:

البنك الدولي

1818 H Street, NW
Washington, D.C. 20433

هاتف: 473-1000 (202)

موقع الويب: http://www.worldbank.org/projects

## الموافقة

| | |
|---|---|
| رؤساء فريق العمل: | فرانسوا أونيموس، وديفيد أوليفيه تريغير |

اعتمدها:

| | | |
|---|---|---|
| مستشار الإجراءات الوقائية: | نينا تشي | 07 أبريل/نيسان–2017 |
| مدير قطاع الممارسات: | | |
| المدير القطري: | | |

ملاحظة لفرق العمل: إلى هنا ينتهي المحتوى الذي أنتجه النظام، ومن هنا يمكن البدء في مراجعة وتنقيح هذه الوثيقة.